

كلمة ونص

يونس خلف

الناخب قبل المرشح..!!

قمة حديث واسع هذه الأيام حول انتخابات الإدارة المحلية.. وفي عمرة هذا المناخ الديمقراطي يبدو السؤال مشروعاً: ماذا أنتخب؟ ومن أنتخب؟ وما نتائج ممارستي للانتخاب؟ أو ماذا أنتخب؟ ولماذا أنتخب؟ وما فوائد ترشيحي؟ والسؤال أيضاً حول المعايير والأسس التي يجب أن تستند إليها عملية اختيار المرشح وانتخابه مروراً بتصورات الناخبين حول ما يجب أن يقوم به كي يلبي تطلعاتهم ويحقق التفاعل والتواصل معهم ويعملهم أحسن تمثيل.

واعتقد أن أصل الحكاية في العملية الانتخابية وفي نجاح المؤسسات الديمقراطية التي تؤسس بالانتخابات هو الناخب أولاً وأخيراً لأنه هو الذي يصنع مكونات هذه المؤسسات وهو الذي يختار الأعضاء من بين مئات المرشحين ولذلك يبدو من الضروري المحلة اليوم التفكير بتشخيص التوعية الانتخابية وليس (الحملة الانتخابية) كما جرت العادة في كل المناسبات الانتخابية. فعندما يرتفع مستوى الوعي الانتخابي تتحرر من الممارسات الخاطئة ومن كل العوامل والدوافع التي تسبب في غياب الاختيار الصحيح الذي يجب أن يستند على قاعدة اختيار من هو جدير بالثقة ومن هو الأكثر في العطاء ومن يمتلك مقومات المشاركة الفاعلة في المجلس المحلية.

المسؤولية الوطنية تتطلب اليوم أن يمارس الجمع حقه ويورثه بكل صق وأمانة. وكلمة الشرف التي كان يطلبها بعض المرشحين من الناخبين في انتخابات سابقة عندما يبرون عليهم في بيوتهم ومواقع عملهم وفي المقاهي والمجالس العامة يجب ألا تكون هي المعيار في الاختيار فلا حرج ولا خجل إزاء المسؤولية الوطنية ولا يستطع أي مواطن أن يساوم على شرفه الشخصي وشرف مسؤوليته ووطنيته مقابل ممارسته لحقه الانتخابي خلفاً لثقافته وتجاًزاً لمعايير الاختيار لأنه تعهد بكلمة شرف أن ينتخب فلاناً...!! كلمة الشرف الحقيقية هي التي تضمن وصول الأعضاء الفاعلين الذين لديهم تصورات واضحة للحلول الفورية لمظاهر الفساد الموجودة. وكلمة الشرف المطلوبة يجب أن تكون مشروطة باختيار الأكثر كفاءة والأكثر قدرة على تخصص الأراض ووضع العلاج المناسب لها والأخذ بالحسبان أن الثقة التي سينالها أي عضو في أي مجلس محلي هي ثقة غالية ومسؤولية وطنية.

محافظة دمشق تحدد أماكن شروط تموضع الدعاية الانتخابية للمرشحين المقبولين مراد لـ «الوطن»: غرامة حتى ١٠٠ ألف ليرة من يلصق الصور والبيانات والنشرات الانتخابية خارج الأماكن المخصصة لها

محمد منار حميجو



غرامة حتى ٢٠٠ ألف لمن يكتب على الجدران

اليوم المحدد لإجراء الانتخابات. وجهتها أصدرت محافظة دمشق قراراً حددت فيه أماكن لصق الصور والبيانات والنشرات والبرامج الانتخابية للمرشحين المقبولين لعضوية مجلس محافظة دمشق. ودعت المحافظة وفق ما نشرته على صفحتها الرسمية في «فيسبوك» في قرارها المرشحين إلى التقيد بلصق إعلاناتهم الانتخابية في الأماكن المحددة من المحافظة وبالتنسيق مع دوائر الخدمات وحظر لصقها على جدران الأبنية العامة أو الخاصة ودور العبادة أو خارج الأماكن المخصصة لها وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية.

ونص القرار على فرض غرامة من ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف ليرة وإزالة الضرر على كل من يلصق البيانات والصور والنشرات الانتخابية خارج الأماكن المخصصة لها وفرض غرامة من ١٠٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف ليرة إذا كان الإعلان على طريق الكتابة على الجدران وإزالة الضرر عملاً بأحكام المادة ١٠٨/ من قانون الانتخابات العامة.

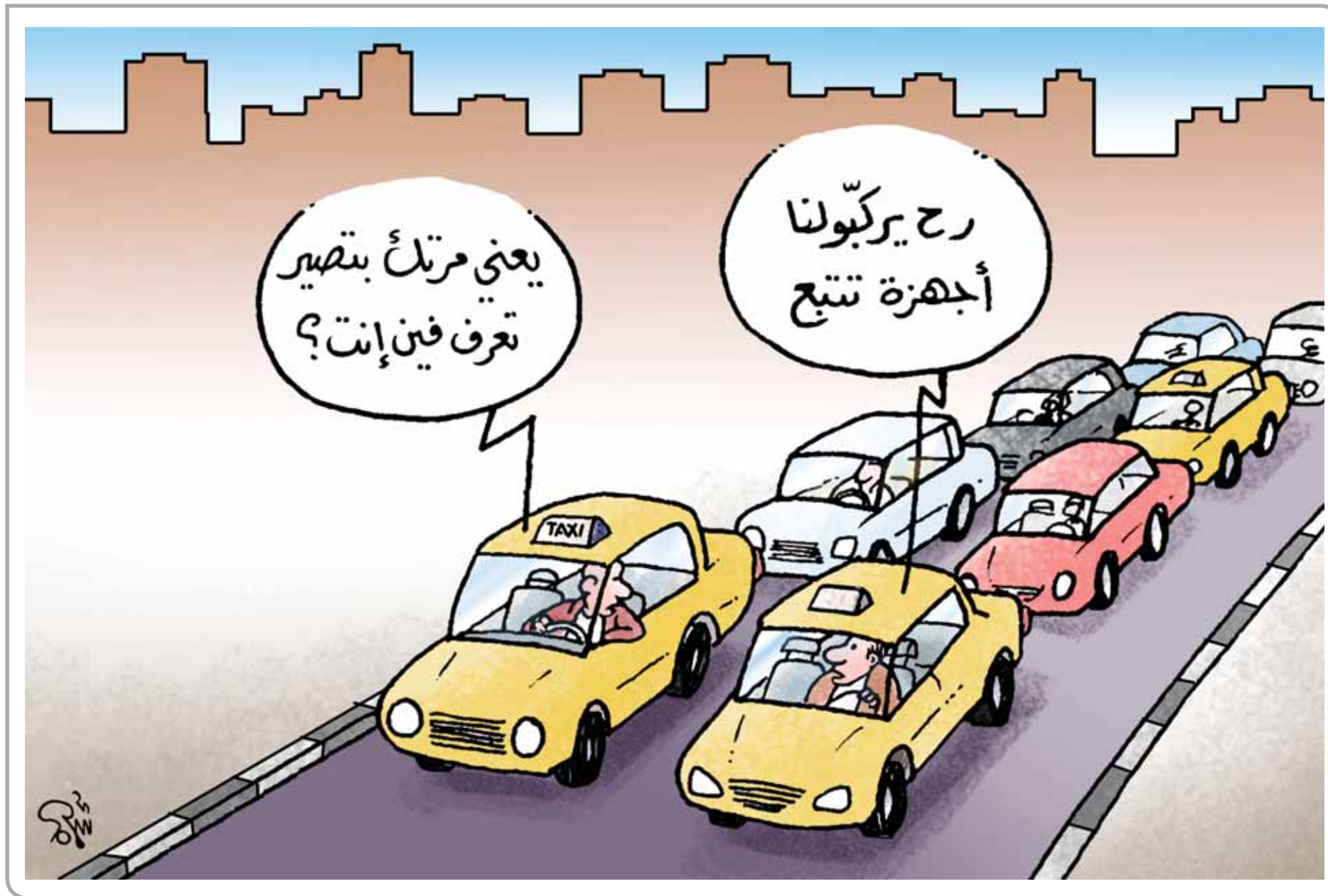
ودعا القرار المرشحين إلى التقيد بأحكام قانون الانتخابات العامة والإجراءات المتعلقة بالإعلانات الانتخابية التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات.

وطالب القرار بضرورة التزام المرشح بعدم تعرضه للمرشحين الآخرين أو

شدد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاز مراد على ضرورة أن يتقيد المرشحون بضوابط الدعاية الانتخابية التي نص عليها قانون الانتخابات العامة، موضحاً أن المادة ١٠٨ من القانون نصت على أنه يعاقب بالغرامة من خمسين ألفاً إلى مئة ألف ليرة سورية وبإزالة الضرر كل من يلصق البيانات والصور والنشرات الانتخابية خارج الأماكن المخصصة لها.

وفي تصريح لـ «الوطن» أضاف مراد: إنه حسب المادة أيضاً تكون العقوبة بالغرامة من مئة ألف إلى مئتي ألف ليرة سورية إذا كان الإعلان عن طريق الكتابة على الجدران وإزالة الضرر، لافتاً إلى أن الفقرة «د» من المادة ٥٠ من القانون ألزمت المرشحين من الأقران والأحزاب السياسية بعدم لصق أو تثبيت أو عرض الصور والبيانات والنشرات الانتخابية خارج الأماكن المخصصة لها من الجهات المحلية المختصة. أما بالنسبة للمراكز الانتخابية فقد بين مراد أنه يتم تحديدها من اللجنة القضائية الفرعية في كل محافظة بالتنسيق مع الرئيس الإداري، مضيفاً: على اللجنة القضائية الفرعية تحديد مراكز الانتخاب قبل سبعة أيام على الأقل من اليوم المحدد لإجراء الانتخابات.

ولفت إلى أنه يجوز للمرشح الذي يرغب بالانسحاب من الانتخابات أن يتقدم بطلب إلى اللجنة القضائية الفرعية في المحافظة على أن يكون ذلك قبل سبعة أيام على الأقل من



رفع سعر السماد مجازاة للأسعار الرأجة يصدف الفلاحين

رئيس اتحاد فلاحي حماة: سينعكس سلباً على زراعة المحاصيل الإستراتيجية خبير تنموي: المسمار الأخير في نعش الزراعة

سلبية، ومنها العزوف عن العمل الزراعي وهجرة الشباب. وأوضح أن الفلاح الحقيقي يعتبر الأرض عرضه ولا يمكنه تركها، ولكن ظروف الحياة ضيقت البوصلة بالنسبة للشباب، فهناك حركة قوية لهجرة الأرض، فالشباب بحاجة لعمل تأمين حياتهم، ولا يستطيع الآباء إقناع أبنائهم بالبقاء في ظل الارتفاع الجنوني لكل مستلزمات العملية الزراعية خصوصاً ولكل مقومات الحياة عموماً.

وذكر إبراهيم أن منطقة الغاب تعاني من الإهمال والتجاهل، وتحتاج إلى لفحة الفصح أكثر من ١٧٠ ألف طن، ومن البطاطا أكثر من ١٥ بالمئة من إنتاج القطر ومن الشوندر أكثر من ٣٠ بالمئة، ومن الأسماك أكثر من ١٠ آلاف طن، وكان الغاب يغذي الأسواق بكل أنواع الخضار. وعن الحل لما تعانيه الزراعة ومنطقة الغاب لفت إبراهيم إلى ضرورة عودة الاهتمام الحقيقي على منطقة الغاب، وتوحيد الجهات الإشرافية على منطقة الغاب بجهة واحدة فقط. وأشار إلى أن نسبة كبيرة من مزارعي الغاب وبسبب التكاليف العالية للإنتاج وتوجهت نحو الزراعة ذات التكلفة الأقل مثل زراعة الكون والباذنجان وحبة البركة، وللزراعة الأكثر رواجاً في الصيف الجبس البذري.



الإنتاج الزراعي بإيجاد بدائل سورية للمواد المستوردة. ويجب أن تتدخل السورية للتجارة بالمحاصيل غير المسعرة حكومياً أي بالتحصيل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني قادرة على ذلك. ومن جانبه بيّن عضو اللجنة المشكلة لتطوير الغاب بسام إبراهيم السيد، أن رفع سعر السماد وخصوصاً اليوريا سيؤثر في الزراعة وستكون له نتائج

وإنه إذا أرادت الحكومة إحياء الزراعة التي احتضرت وانتهى أمرها، يجب عليها التفكير بعقلية مختلفة وجديدة، لأنه لا يوجد أي مبرر لأن يكون القطاع الزراعي يشبه النباتي والحيواني خاسر. ويجب تحديد أسعار مجزية للمحاصيل الزراعية. ويتعكس سلباً على زراعة المحاصيل الإستراتيجية. وقال: نحن لسنا ضد إذا ما قابله رفع مجزٍ لأسعار المحاصيل السورية.

التي ينتجها الفلاحون وخصوصاً (القمح والقطن والشوندر) إلى الضعف، حتى «توفي» العملية الزراعية معهم. وأوضح أن ارتفاع تكاليف الزراعة والإنتاج خلال السنوات الأخيرة، أضر بالزراعة والفلاحين. ومن جانبه رأى الخبير التنموي أكرم سيفعكس سلبياً على زراعة المحاصيل الإستراتيجية. وقال: نحن لسنا ضد إذا ما قابله رفع مجزٍ لأسعار المحاصيل السورية.

حماة- محمد أحمد خبازي

شكل قرار رفع سعر السماد وبيعه وفق الراجح للفلاحين، صدمة كبرى لهم وخصوصاً في منطقة الغاب التي تعد واحدة من أهم سلال سورية الغذائية. وعبر الفلاحون عن دهشهم من هذا القرار الذي سيكون له ارتدادات سلبية كثيرة على العملية الزراعية والإنتاجية، وأهمها وأخطرها عزوفهم عن الزراعة وبشكل خاص عن زراعة المحاصيل الإستراتيجية والتوجه لزراعة المحاصيل التكيفية ذات التكلفة الأقل.

وحول هذا القرار بيّن وزير الزراعة حسان قنطن لـ «الوطن» أن التسعير من اختصاص وزارة المالية والمصرف المركزي التعاوني. وكشف مصدر في الإدارة العامة للمصرف الزراعي التعاوني لـ «الوطن» أن استيراد السماد أصبح مكلفاً جداً من «صربيا»، وبيعه للفلاحين بالسعر الراجح بالكاد يغطي تكاليف الإستهلاك. وأوضح أن كل مستلزمات العملية الزراعية المستوردة ارتفعت أسعارها مؤخراً ما اضطر الحكومة لرفعها على الفلاحين.

ولفت إلى أن ذلك قد يقابله رفع بأسعار المحاصيل في مواسم جنيها. بدوره بيّن رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم لـ «الوطن»، أن هذا القرار سيؤثر سلباً على زراعة المحاصيل الإستراتيجية. وقال: نحن لسنا ضد إذا ما قابله رفع مجزٍ لأسعار المحاصيل السورية.

زراعة السمك في ٨ محافظات

الثروة السمكية تحذر من «السمك السام» وتخطط لإنعاش الإنتاج



الألاذقية - عبيد سمير محمود

أكد مدير عام الهيئة العامة للثروة السمكية، الدكتور عبد اللطيف علي لـ «الوطن»، أن الهيئة تقوم من خلال العناصر المكلفة بالكشف على منافذ ومحلات بيع الأسماك في جميع المحافظات بمراقبة عمليات تداول الأسماك وطرق عرضها ومصادرها والأسماك غير الصالحة للاستهلاك أو التي دون الحجم المسموح بصدده (بذرة) وتتطلب الضبوط بحق أصحابها وتوعية الصيادين للضرر الكبير الناتج عن صيد مثل تلك الأحجام والأثر في الثروة السمكية التي هي ملك للجميع.

وتجنب شراء الأسماك المعرضة للشمس والغيار والذباب أو وسائل التلوث المختلفة (البياض الجوالين)، وتجنب شراء الأسماك غير المبردة بوسائل التبريد باستثناء الأسماك الحية من الأحواض. ولفت علي إلى أنه من المفضل أن يتم شراء ما يلزم للوجبة المطلوبة حتى لا يضطر المستهلك إلى حفظ الباقي فيقلل ذلك من القيمة الغذائية للأسماك وصلاحتها. مع مراعاة صفات الطازجة والجودة بأن يكون اللحم صلباً مرناً وغير متعجن الغوام، والعيون لامعة براقعة غير غائرة، والخياشيم حمراء زاهية والفرزات المخاطية عليها شفافة، والحراشف متماسكة وقوية يصعب نزاعها، ومنطقة

البطن سليمة وخالية من التمزقات، مع التركيز على الخلو من الروائح الغريبة والتمزقة ورائحة التشنان. وحول خطة الاستزراع في الهيئة، بيّن علي أنه المخطط لهذا العام استزراع ٣/٣ مليون إصبعية في المسطحات المائية الكبيرة التي تبلغ مساحتها أكثر من ٥٠٠/ هكتار مع ترك مشاع للصيادين المرشحين، إذ يستفيد منها عدد كبير من الصيادين المحيطن بهذه المسطحات إضافة إلى زراعة بعض السمود الصغيرة والسدات المائية غير المطروحة للاستثمار.

وأضاف أنه بالنسبة لمشروع المزارع السمكية الأسيوية من المخطط خلال هذا العام توزيع ٢٠٠ ألف إصبعية مجاناً على

المستدامة لسكان الريف في سورية. ولفت علي إلى أنه خلال عام ٢٠٢١ بلغت كمية المستزرعة ٢,٨١٥ مليون إصبعية كارب ومشط بنسبة تنفيذ ٩٤ بالمئة، مبيّناً أن بعض المسطحات المدرجة ضمن خطة الاستزراع تم طرحها لاستثمار من قبل القطاع الخاص وبعض المواقع لم تتمكن من الوصول إليها. وأكد عمل الهيئة على إنتاج الإصبعيات وبالطاقة القصوى ووصل إنتاج مركز أبحاث الهيئة بصب السن من الإصبعيات خلال عام ٢٠٢١ (٥) ملايين إصبعية لزوم استزراع السمود وتأمين احتياجات المربين أصحاب المزارع الخاصة ومستعمري السمود والمزارع الأسيوية والتجارب الفنية، مشيراً إلى أنه جرت المباشرة خلال العام الحالي بتأهيل مزرعة الروحية في القنيطرة وسقاية المزرعة، إذ إن المياه التي تربي ضمنها الأسماك تكون غنية بالمخضبات الأزوتية، وبالتالي تساهم في تخصيب التربة وتخفف من تكاليف إنتاج المحاصيل وتطبيق نظام تكامل الاستزراع السمكي النباتي (Aquaponic) والغاية الأساسية من المشروع هي تحقيق التنمية